هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية

د. عبد الكريم أحمد قندوز [1]
جامعة الملك فيصل
قسم المالية

أ.د. خالد عبد العزيز السهلاوي [2]
جامعة الملك فيصل
قسم المالية

المستخلص :

تناولت الدراسة بالتحليل جانبا مهما من جوانب عمل شركات التأمين التعاوني وهو موضوع متطلبات هامش الملاءة المالية. وبعد تناول الجانب النظري لموضوع هامش الملاءة ومدى أهميتها لقطاع التأمين ككل، عرضت الدراسة للجوانب التطبيقية لموضوع قياس هامش الملاءة بشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية وفق قواعد ومتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي. يشمل قطاع التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية أكثر من 30 شركة، وقد تم اختيار عينة مكونة من 6 شركات، نصفها شركات تأمين تعاوني فقط، والنصف الآخر شركات تأمين وإعادة تأمين تعاوني. وقد تبين لنا تفوق شركة ميدغلف– وهي من أكبر شركات التأمين في المملكة– على بقية الشركات سواء في وفائها بمتطلبات هامش ملاءة الأقساط أو في هامش ملاءة المطالبات. بينما يتراوح أداء بقية الشركات الخمسة بين الجيدة والمتوسطة، ويبقى على كل شركة منها القيام بالإجراءات التصحيحية وفق ما تقتضيه متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي.

الكلمات المفتاحية:

التأمين، إعادة التأمين، الملاءة المالية، هامش الملاءة.

---

1) أستاذ مساعد بقسم المالية- كلية إدارة الأعمال (جامعة الملك فيصل) المملكة العربية السعودية.
dr.guendouz@gmail.com
2) أستاذ بقسم المالية- كلية إدارة الأعمال (جامعة الملك فيصل) المملكة العربية السعودية.
kalsahlawi@hotmail.com

تاريخ قبول النشر 30/11/ 2014

المقدمة:

مثل غيرها من المؤسسات المالية، تواجه شركات التأمين (تجارية كانت أو تعاونية) كل أنواع المخاطر المالية والتشغيلية، وهو ما يتطلب منها اتخاذ التدابير الوقائية والإجراءات التحوطية الملائمة لإدارة تلك المخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزام بالمتطلبات المحلية والدولية في ذلك. ولعل من أهم هذه المخاطر التي تواجه شركات التأمين هو العجز عن الوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها (بشكل خاص المؤمن لهم)، مما يعني إفلاسها وخروجها من السوق. وتعمل هيئة الإشراف على التأمين التعاوني (مؤسسة النقد العربي السعودي) دوراً كبيراً في حماية هذه الشركات، وحماية مصالح حاملي وثائق التأمين من خلال تطبيق معايير المراجعة والمحاسبة مع الإدارة السليمة لهذه الشركات، وتتحقق هذه الإدارة من خلال وضع قواعد الحوكمة للتقييم السليم لالتزامات التأمين، وتتطلب هذه القواعد احتفاظ شركات التأمين التعاوني بمقدار محدد من الاحتياطيات الفنية لدعم هذه الالتزامات بما يساعدها في تجاوز المخاطر التي تتعرض لها، وهذا ما يسمى بهامش الملاءة المالية.

أهمية البحث:

اكتسب موضوع هامش الملاءة المالية في شركات التأمين التعاوني اهتماماً متزايداً على المستوى الدولي بسبب الأزمات المالية الكبيرة التي تعرضت لها مختلف الشركات المالية في العالم، مما أدى إلى المطالبة بتطبيق هامش الملاءة في شركات التأمين بوصفها الوسيلة الناجعة لأجهزة الرقابة والإشراف على التأمين للتحقق من قدرة شركة التأمين التعاوني على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي مواجهة المخاطر.

هدف البحث:

- التعرف على مفهوم هامش الملاءة المالية وأهميته لشركات التأمين التعاوني.
- إبرازأهمية قدرة شركات التأمين وشركات إعادة التأمين التعاوني على الوفاء بالتزاماتها، وتحليل مختلف جوانب ملاءتها المالية، والتعرف على مدى احترامها وتطبيقها لهامش الملاءة المالية.
- دراسة مدى أهمية الملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين بالمملكة العربية السعودية من خلال التطرق إلى اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين وإعادة التأمين التعاوني.
- دراسة عملية تطبيقية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين في قياس هامش الملاءة المالية.

عينة البحث:

تتكون عينة البحث ومجتمع الدراسة من ستة شركات، مقسمة بالتساوي بين شركات التأمين وشركات إعادة التأمين. شملت عينة شركات التأمين: الشركة الأهلية للتأمين التعاوني، الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني، الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني، أما عينة شركات إعادة التأمين فضمت: شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني، شركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني، شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني. كل الشركات السابقة مدرجة في سوق المال السعودي.

تساؤلات البحث:

- ما المقصود بهامش الملاءة؟ وكيف يتم قياسه؟
- هل القوانين الصادرة من مؤسسة النقد الخاصة بهامش الملاءة مطبقة في شركات التأمين؟
- هل المعايير والمؤشرات المالية المطبقة تؤثر على الوضع المالي للشركة ؟
- ما الآثار المترتبة على تطبيق هامش الملاءة في شركات التأمين؟
- ما علاقة هامش الملاءة على مردودية شركات التأمين؟
- ما مدى قبول هامش الملاءة بالنسبة لشركات التأمين السعودية؟

الإطار النظري والدراسات السابقة:

- المسح الأدبي:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الملاءة المالية لشركات التأمين وشركات إعادة التأمين، لكن غالبها كان عن التأمين التقليدي (التجاري)، ومن ذلك دراسة **(محمد: 2004)** وهي دراسة ميدانية للشركة الجزائرية للتأمينات، وقد هدفت الدراسة لتحليل الملاءة المالية والمردودية للشركة وفقا للتنظيم المعمول به من جهة وبالمقارنة مع ملاءة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين التي تعتبر من أهم الشركات الناشطة في سوق التأمين الجزائري من جهة أخرى. واتضح أن الشركة تتمتع بمردودية جيدة على أموالها الخاصة مقارنة بالشركات الأخرى أو بالمقارنة بأسعار الفائدة السائدة في السوق، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين المردودية والملاءة، إذ كلما ازدادت النتيجة الفنية

(من خلال زيادة حجم الاكتتاب وتحقيق معدل مقبول للكوارث والتحكم في تكاليف الاستغلال) كلما انعكس ذلك بالإيجاب على تدعيم هامش الملاءة، مما يؤدي إلى زيادة قدرة الشركة للوفاء بالتزاماتها، ومنه إلى زيادة ثقة العملاء فيها، وهذا من شأنه أن يزيد من حجم الأقساط الصادرة، مما يؤدي إلى ازدياد النتيجة الفنية، بحيث يجب أن يقرن ذلك باستراتيجية مناسبة فيما يخص نشاطها الفني والتجاري والمالي وترشيد إدارتها، وبالتالي فإن ضمان كل من الملاءة والمردودية يتم في إطار التوفيق والتكامل بينهما.

حسب (**فلاق وحمدي: 2014**) تواجه شركات التأمين التعاوني العديد من المخاطر التي تتطلب اتخاذ التدابير الملائمة لإدارتها وفق أفضل الممارسات الدولية، ولعل من تلك التدابير الاحتفاظ بمستوى مناسب لهامش الملاءة. وفي بحثهما عن ملاءة شركة وقاية للتأمين السعودية خلص الباحثان إلى أن شركات التأمين التعاوني تتعرض لمخاطر لا تقل عن شركات التأمين التقليدية (التجارية)، إذ تواجه المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية وإن كانت تختلف في طبيعتها عن شركات التأمين التقليدي وهو ما يجعل وظيفة رأس المال الوقائية في شركات التأمين التعاونية تختلف عن وظيفته في شركات التأمين التقليدية.

يرى (**عيسى: 2011**) أن هناك اهتماماً متزايدا بموضوع قياس هامش الملاءة المالية في العقود الأخيرة سواء على المستوى المحلي أو الدولي وهو ما أدى إلى وتزايد الدعوات المقدمة لتطوير أساليب قياسها الملاءة المالية، وبالتطبيق على واقع شركات التأمين السورية فقد حاول الباحث مقارنة قطاع التأمين السوري في مجال هامش الملاءة بالقواعد المطبقة في العديد من الدول الأخرى في سبيل التعرف على إمكانية تطويرها ومعرفة ما إذا كانت القواعد المحلية تتفق مع مثيلاتها على المستوى الدولي، وتوصل إلى عدم وجود طريقة موحدة لقياس الملاءة في صناعة التأمين بالإضافة إلى أن نظام الملاءة في سوريا قريب في مكوناته لنظام الملاءة الأمريكي.

استخدم (**أبو بكر: 2008**) 13 مؤشرا ماليا تم حساب قيمهم من خلال البيانات المالية للشركات محل الدراسة والمنشورة في الكتاب السنوي الصادر عن الهيئة المصرية للرقابة على التأمين وذلك خلال الفترة من (196-2008) باستخدام أسلوب التحليل العنقودي، وتوصل إلى شركات التأمين تنقسم إلى مجموعتين: المجموعة الأولى: مجموعة الشركات ذات الأداء المالي القوي (التي لا تعاني من أزمات مالية) تشمل: شركة مصر للتأمين، شركة التأمين الأهلية ، شركة المهندس للتأمين ، شركة الدلتا للتأمين ، الشركة الأمريكية الفرعونية للتأمين، المجموعة الثانية: مجموعة الشركات ذات

الأداء المالي الضعيف (التي تعاني من أزمات مالية) تشمل: شركة الشرق للتأمين ، شركة قناة السويس للتأمين . شركة التجاري الدولي للتأمين.

هدفت دراسة (**طبايبة: 2009**) تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بالإسقاط على الشركة الجزائرية للتأمين خلال الفترة (2007–2009) وذلك باستخدام نسب التحليل المالي التقليدية، وقد توصلت إلى أن الشركة تتمتع بهامش ملاءة معتبر يضمن لها مواجهة مخاطر العسر المالي من خلال استرداد جزء من أموالها المستثمرة وإمكانية التنازل عن جزء من مبالغ أقساطها لصالح شركات إعادة التأمين لتفادي أي تأخير في دفع التعويضات.

يعتقد (**العمري: 1994**) أن عملية تقييم الأداء جزء من وظائف الإدارة، لذا فقد حاول تقييم الأداء في شركات التأمين بصفة خاصة، ودراسة المؤشرات المالية المختلفة بغرض اختيار النسب الملائمة لطبيعة ظروف شركات التأمين، وتصميم نموذج رياضي من المؤشرات المالية المختارة، ومن ثم تطبيق هذا النموذج على شركات التأمين المصرية.

استعرضت دراسة (**السعيدي: 1994**) أهم مؤشرات كفاءة أداء الشركات العاملة في صناعة التأمين والمعايير القياسية التي جرى العرف على استخدامها من قبل بعض الجهات المهتمة بالتحليل المالي. وجد الباحث أن من الضروري التأكيد على أن تلك المؤشرات تختلف في الأهمية من ناحية التأثير والحكم على الوضع المالي للشركة، لأن تلك المعايير لم تبلغ درجة الكمال في دقتها لكونها مجرد مؤشرات عامة توضح على أساس تقريبي، وأيضا لأن تحديد الأداء المرضي من الأداء غير المرضي يختلف في أهميته من شركة لأخرى وفقا للظروف الموضوعية المحيطة بها. لذلك فإن ظهور قصور من المعايير المستخدمة في بعض قيم المؤشرات المستخرجة لا يعني بأن الشركة موضوع التحليل قد أصبحت معسرة تماما. لكن فشلها المستمر عند إجراء تلك الفحوص والعديد من المؤشرات دون اتخاذ الإجراءات التصحيحية المقتضية سيؤدي حتما إلى حدوث صعوبات مالية لا يحمد عقباها وبذلك يتبين من خلال التجربة التي اكتسبها القائمون بعملية التحليل المالي في شركة اعادة التأمين العراقية وطيلة سنوات عديدة ترسخت لديهم مجموعة من المؤشرات التي أثبتت جدواها بالنسبة للشركات الاخرى التي تتعامل معها وهي في جوهرها لا تختلف عن المؤشرات التي تم ايضاحها في تلك الدراسة الا في بعض الجوانب الجزئية.

الملاءة المالية :

تعتبر دراسة الملاءة المالية لشركات التأمين (التقليدي والتعاوني) من أولويات اهتمامات الهيئات والمنظمات الخاصة المشرفة على قطاع التأمين في مختلف دول العالم، وقد ازدادت أهميتها مع تواتر الأزمات المالية المحلية والعالمية.[1] وتعني الملاءة بشكلٍ عام القدرة على الوفاء أو سداد الالتزامات، وفي مجال التأمين عرفها (**Šlechtova: 2010,p699**) بأنها "قدرة شركة التأمين أو شركة إعادة التأمين على أن تضمن بشكل دائم مواردها الخاصة لدفع الالتزامات الناشئة عن أعمال التأمين أو إعادة التأمين". وعرفها (Daykin et al,1984) بأنها "امتلاك شركة التأمين موجودات كافية للوفاء بجميع الالتزامات". أما (طعيمة،2002) فقد عرفتها بأنها "القدرة على سداد الالتزامات عند الاستحقاق".

وقد بينت الجمعية الدولية للتأمين أن أي شركة تأمين تكون مليئة عندما تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها بالنسبة إلى العقود كلها وفي أي وقت كان (أو على الأقل في معظم الظروف). وتعني ملاءة شركات التأمين توفير القدرة المالية الدائمة لتسديد الكوارث التي قد تصيبها، أي بمعنى أن تكون هذه الشركات قادرة على مواجهة التزاماتها المأخوذة على عاتقها اتجاه حملة وثائق التأمين في مواعيدها المقررة.

تكمن أهمية الملاءة المالية في أنه يمثل حماية لمصالح حملة وثائق التأمين من خلال الوفاء بمستحقاتهم في أوقاتها المحددة، كما أنها تضمن نجاح وبقاء واستمرارية نشاط شركات التأمين لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية.

هذا وتختلف مكونات هامش الملاءة حسب التنظيمات المختلفة للدول، إلا أنه يتكون في العموم من رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، ونظرًا لأهمية هامش الملاءة تعمد الجهات الرقابية على قطاع التأمين

لفرض حد أدنى إلزامي من هامش الملاءة يتماشى مع حجم اكتتابها وحجم مخاطرها.

---

1) على سبيل المثال، فقد كان قطاع التأمين القطاع الثاني من حيث حجم التأثير الذي تسببت فيه الأزمة المالية العالمية (2007-2009) بعد قطاع البنوك، وقد قدرت بعض الجهات خسائر هذا القطاع بما يقارب 1000 مليار دولار أمريكي.

وتستند ملاءة شركات التأمين على ثلاثة قواعد أساسية هي:

1. القواعد الخاصة بإعداد وتقييم المخصصات الفنية، ويقصد بها ذلك النوع من المخصصات التي ترتبط بطبيعة عمليات التأمين والخصائص الفنية التي تميزها، ولذا يقتصر تكوين هذا النوع من المخصصات على الشركات التي تمارس عمليات التأمين وإعادة التأمين دون غيرها من الشركات الأخرى، وهي عبارة عن المبالغ المالية التي يتم احتجازها من الإيرادات في آخر السنة لمقابلة الخسائر، والالتزامات المستقبلية المتعلقة بالنشاط الفني لشركات التأمين التعاوني.
2. القواعد الخاصة بتمثيل تغطية المخصصات الفنية ويقصد بها كيفية اختيار الأصول المناسبة المقابلة للمخصصات الفنية حيث يمكن تغطية هذه المخصصات إما بالنقدية بالصندوق ولدى البنوك أو بذمم عمليات التأمين كالذمم على المشتركين مثلًا والاستثمارات المختلفة مثل الودائع لأجل لدى البنوك والاستثمارات في القيم المنقولة والاستثمارات العقارية وتقديم قروض برهن، حيث يُراعى في عملية الاستثمار عوامل السيولة والضمان والمردودية بعين الاعتبار.
3. القواعد الخاصة بتكوين هامش الملاءة من خلال مبلغ معين من الدخل الإضافي لشركة التأمين الخالي من أية التزامات والذي يسمح لشركة التأمين من ضمان ملاءتها لحماية مصالح المؤمنين لهم ويُستعمل هذا الهامش عادة من أجل تغطية الآثار التالية:
   - عدم التقييم الصحيح أو التمثيل الجيد للمخصصات الفنية.
   - التقلبات العشوائية لحجم الكوارث والأخطار المحققة.
   - انخفاض قيم الأصول وعوائدها نتيجة لحدوث أزمات مالية.
   - الخلل في النتيجة الصافية للشركة، والذي يمكن أن ينتج عن عدم التسعير الصحيح لمنتجاتها.

أهمية الملاءة المالية ودورها في الإلتزام بالسداد والقدرة على مواجهة المخاطر

تعتبر الملاءة المالية من أهم السياسات التي تعتمد عليها شركات التأمين التعاوني في مواجهة المخاطر التي تتعرض إليها. وتتمثل المخاطر التي تواجه شركات التأمين التعاوني في:

- ✓ **المخاطر الائتمانية**: هي المخاطر الناشئة عن احتمال عدم قدرة الشركة على تعويض المؤمن لهم بشكل كلي أو جزئي، أو عدم قدرتها على تعويضهم في الموعد المطلوب.

- **مخاطر السوق**: وهي الخسائر الناتجة عن المخاطر المتعلقة بالإيرادات نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأسعار السلع. ويلاحظ أن المخاطر السوقية ذات علاقة بالنشاط الاستثماري لشركة التأمين (وليس بنشاطها الاكتتابي)، وهو ما يؤثر في النهاية على دخل الشركة.
- **مخاطر التشغيل**: وهي الخسائر الناتجة عن المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة الأفراد أو فشل العمليات الداخلية والنظم، أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية.
- **العجز في صندوق المشتركين عند دفع تعويضات الخسائر**: ترتبط هذه الحالة بالسيولة والملاءة المالية بصناديق التأمين التعاوني التابعة لشركات التأمين الإسلامية، وستواجه هذه الصناديق مخاطر السيولة والملاءة المالية في حال عدم قدرتها على دفع التعويضات المطلوبة لتغطية الخسائر.
- **الأخطار الناتجة عن الاختلافات في أقساط التأمين المتبرع بها**: وترتبط هذه الحالة بالعجز في صندوق المشتركين، فعند الاختلاف في وصف الطبيعة أو العلاقة التعاقدية للتبرع الذي تنطبق على اشتراكات التأمين التعاوني سيؤثر في تحديد ملكية موجودات الصناديق، كذلك المسؤولية عن الملاءة المالية لهذه الصناديق وهذا جوهر الضمان وتحمل تبعة الهلاك عند حدوث الخسائر ودفع التعويضات .

الجانب التطبيقي

التعريف بالشركات محل الدراسة

مقدمة عن نشاط شركات التأمين وإعادة التأمين بالمملكة العربية السعودية:

تقدم شركات التأمين التعاونية تغطيات تأمينية من خلال برامج تأمينية مدروسة في كافة فروع التأمين، على سبيل المثال التأمين على الممتلكات والتأمين الهندسي والتأمين البحري وتأمين السيارات وتأمينات الأموال وتأمين المسئوليات وتأمين أخطاء المهن للأطباء والتأمين الطبي وتأمين الحريق، وتمارس أنواعاً مختلفة من نشاطات التأمين بناءً على مبادئ التأمين التعاوني تحت إشراف مؤسسة

النقد العربي السعودي[1] والتي تعتبر الجهة الرسمية المسؤولة عن تطبيق وتنظيم نظام التأمين ولوائحه التنفيذية، أما شركات إعادة التأمين التعاونية تقوم بمزاولة أعمال التأمين التعاوني بكافة أنواعه وأصنافه وكل ما يتعلق بهذه الأعمال من إعادة تأمين أو توكيلات أو تمثيل أو مراسلة أو وساطة، ويتمثل النشاط الرئيسي للشركة في القيام بجميع الأعمال التي تلزم لتحقيق أغراضها سواء في مجال التأمين أو استثمار أموالها، و تقوم هذه الشركات بتملك وتحريك الأموال الثابتة والنقدية أو بيعها أو استبدالها أو تأجيرها بواسطتها.

جدول (1): مؤشرات الأداء للشركات محل الدراسة (القيم بالريال السعودي):

الاسم التجاري	ميدغلف للتأمين	ملاذ للتأمين	سند للتأمين	الخليجية للتأمين	ولاء للتأمين	الأهلية للتأمين
تاريخ التأسيس	2006	2007	2007	2009	2007	2007
راس المال المدفوع	1مليار	300مليون	200مليون	200مليون	200مليون	100مليون
عدد الأسهم المصدرة	100مليون	30مليون	20مليون	20مليون	20مليون	10مليون
الأقساط المكتتبة نهاية2013	4,137,512	770,901	227,799	370,082	347,191	219,469
مجموع الأصول	5,608,594	1,453,867	328,753	680,219	607,005	287,607
صافي الربح (الخسارة)	(192,461)	(41,834)	(29,414)	5,909	24,646	(17,874)

المصدر: مؤسسة النقد العربي (2014) وسوق المال السعودي (تداول) (2014)

علما بأن الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لشركات التأمين 100 مليون ريال والحد الأدنى لشركات إعادة التأمين 200 مليون ريال سعودي حسب اللائحة التنظيمية لنظام مراقبة شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

1) بمثابة البنك المركزي.

واقع تطبيق الملاءة المالية من خلال نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني السعودي:

أصدرت المملكة العربية السعودية نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/32) بتاريخ 1424/06/02هـ، والذي ينظم كيفية تطبيق نظام الملاءة المالية على شركات التأمين التعاوني كآلية للالتزام بالسداد ومواجهة المخاطر، حيث تكون هامشالملاءة كمايلي:[1]

1. على الشركة التي تزاول التأمين العام والصحي الاحتفاظ بهامش الملاءة المطلوب باعتماد الأعلى لأي من الطرق الثلاث الآتية:
   - الحد الأدنى لرأس المال.
   - مجموع الأقساط المكتتبة
   - المطالبات

واستثناء من ذلك تطبق طريقة مجموع الأقساط المكتتبة في احتساب هامش الملاءة للسنوات الثلاثة الأولى من تسجيل الشركة.

2. يتم احتساب هامش الملاءة المطلوب باستخدام الآتي:

أ) طريقة مجموع الأقساط المكتتبة:

- ✓ يتم تصنيف مجموع الأقساط المكتتبة لفروع التأمين وفقا للجدول رقم (3) (أنظر الملحق).
- ✓ يحتسب صافي الأقساط لكل فرع بعد خصم كل ما يخصه من إعادة التأمين بحيث لا يقل عن 50% من إجمالي الأقساط لهذا الفرع.
- ✓ يتم احتساب هامش الملاءة المطلوب بضرب المعامل النسبي في صافي الأقساط المعدل.

ب) طريقة المطالبات:

- ✓ يتم تصنيف مجموع المطالبات بناء على البيانات التاريخية للسنوات الثلاثة السابقة وفقا للجدول رقم (4) (أنظر الملحق)

1 المادة (63) من ناظم مراقبة شركات التأمين التعاوني.

- ✓ يحتسب صافي المطالبات لكل فرع بعد خصم حصة الإعادة بحيث لا يقل عن 50% من إجمالي المطالبات لهذا الفرع.
- ✓ يتم احتساب هامش الملاءة المطلوب بضرب المعامل النسبي في صافي المطالبات المعدل.

الإجراءات التي تستتبع حساب هامش الملاءة لشركات التأمين:

تنص المادة (68) من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني:

1. على الشركة تعبئة النماذج الخاصة باحتساب هامش الملاءة الفعلي والمطلوب.
2. تلتزم الشركة بالاحتفاظ بهامش الملاءة المطلوب، وإذا انخفض عن ذلك يتم اتخاذ الآتي:

أ) إذا أصبح هامش الملاءة الفعلي ما بين 75% إلى 100% من هامش الملاءة المطلوب، فيجب على الشركة العمل على تعديل هذه النسبة لتصبح على الأقل 100% خلال الربع التالي.

ب) إذا أصبح هامش الملاءة الفعلي ما بين 50% و75% من هامش الملاءة المطلوب، أو إذا لم يتم التقيد بما ذكر في الفقرة (أ) أعلاه لربعين متتاليين، فيجب على الشركة أن تقدم للمؤسسة خطة تصحيحية توضح الخطوات التي ستتخذها الشركة لتحسين ملاءتها المالية والمدة الزمنية لذلك.

ج) إذا أصبح هامش الملاءة الفعلي ما بين 25% و50% من هامش الملاءة المطلوب، وإذا لم يتم التقيد بما ذكر في الفقرة (ب) أعلاه لربعين متتاليين، فللمؤسسة إلزام الشركة باتخاذ كل أو أي من الإجراءات التالية:

- زيادة رأس مال الشركة
- تعديل الأسعار
- تخفيض التكاليف
- التوقف عن قبول أي اكتتاب جديد.

النتائج:

يوضح الجدولان (1) و(2) نتائج قياس كل من هامش ملاءة الأقساط وهامش ملاءة المطالبات والمجال الذي تقع فيه كل شركة من الشركات محل الدراسة.

جدول (2): هامش ملاءة الأقساط والمطالبات (سنوي)

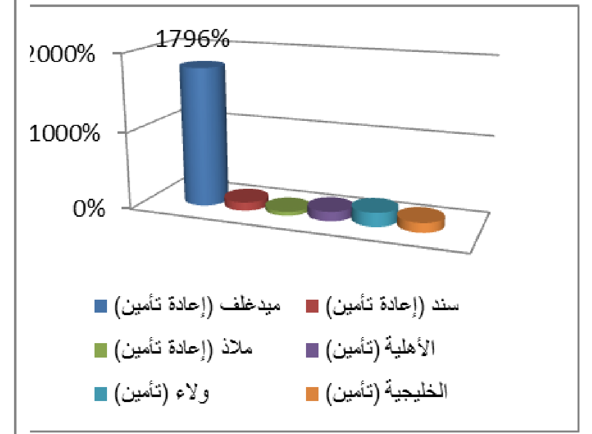
	هامش ملاءة الأقساط	هامش ملاءة المطالبات
100٪ وما فوق	ميدغلف، سند، الأهلية، ولاء، الخليجية	ميدغلف، ولاء، الخليجية
75٪ إلى 100٪		سند
50٪ إلى 75٪	ملاذ	الأهلية
25٪ إلى 50٪		ملاذ

جدول (3): هامش ملاءة الأقساط والمطالبات (ربع سنوي)

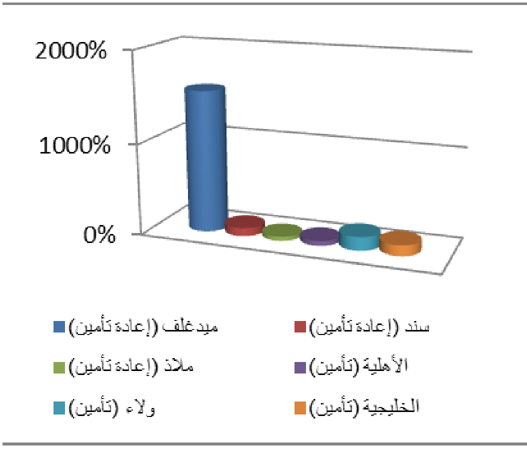
	هامش ملاءة الأقساط	هامش ملاءة المطالبات
100٪ وما فوق	ميدغلف	ميدغلف
75٪ إلى 100٪		
50٪ إلى 75٪		
25٪ إلى 50٪	سند، الأهلية، ولاء، الخليجية	ولاء، الخليجية
أقل من 25٪		سند، ملاذ، الأهلية

كما يظهر الشكلان (1) و(2) نسب هامش ملاءة الأقساط وهامش ملاءة المطالبات على الترتيب.

مدى القبول بالنسبة لهامش الأقساط المكتتبة والمطالبات (سنوي)

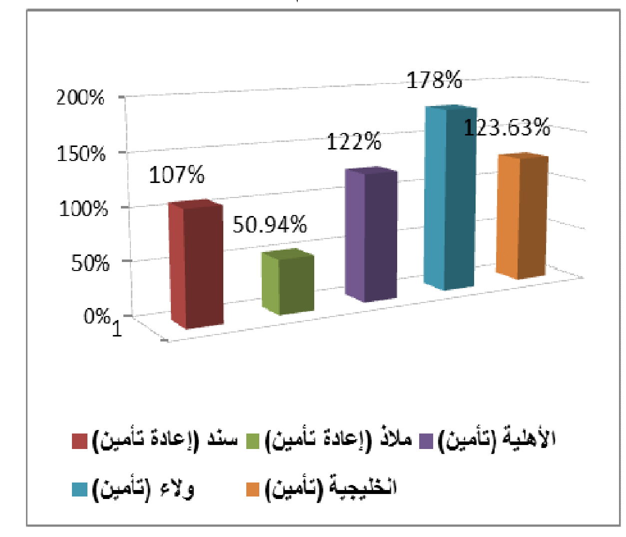


شكل (1): مدى القبول بالنسبة لهامش الأقساط المكتتبة

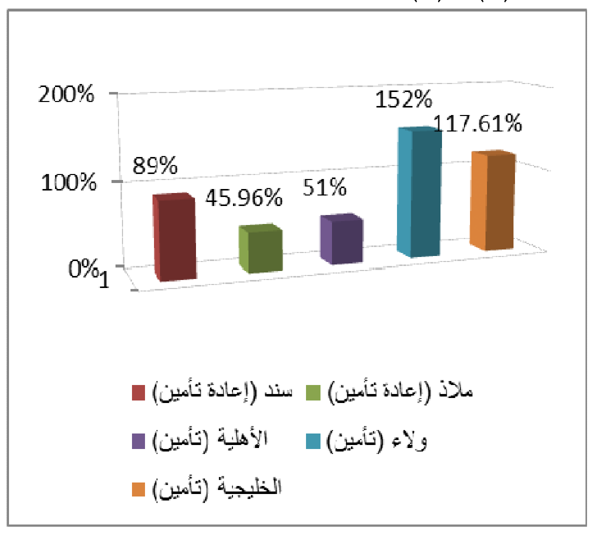


شكل (2): مدى القبول بالنسبة لهامش المطالبات

ونظرا لكبر حجم شركة ميدغلف مقارنة بشركات التأمين الأخرى، ولتوضيح نسب هامش الملاءة للشركات الأخرى، فقد تم إزاحة الشركة، كما يظهره الشكلان (3) و(4):



شكل (1): مدى القبول بالنسبة لهامش الأقساط المكتتبة



شكل (2): مدى القبول بالنسبة لهامش المطالبات

وتظهر النتائج بشكل جلي التفوق الهائل لشركة ميدغلف (MidGulf) في مجالي هامش ملاءة الأقساط وحتى هامش ملاءة المطالبات، مع العلم أنها تقدم خدمات إعادة التأمين التعاوني، إذ تفوق نسبهما النسب المطلوبة من مؤسسة النقد العربي السعودي أضعافا كثيرة، وهذا ليس بمستغرب، إذ تمثل الشركة إضافة إلى شركة التعاونية وشركة بوبا (Bupa) أكثر من 50% نمن قطاع التأمين والذي يشمل أكثر من 30 شركة.

وكما يظهره الشكلان (3) و(4) _بعد استبعاد شركة ميدغلف بسبب تأثيرها على البيانات المتاحة) أن بقية الشركات يتباين أداؤها بين شركة وأخرى، فقد نجحت كل من شركة (الخليجية) و (ولاء) في تحقيق النسب المطلوبة سواء في هامش ملاءة الأقساط أو هامش ملاءة المطالبات، بينما فشلت بقية الشركات (ملاذ وسند والأهلية) في تحقيق ذلك.

وبناء على ذلك ستكون شركة (سند) وشركة (ملاذ) مطالبتان بتصحيح أوضاعهما خلال الفترة القادمة (نصف السنة اللاحق) وفي حالة عدم تحقيق النسب المطلوبة فعليهما تقديم خطة تصحيحية توضح الخطوات التي ستتخذها الشركة لتحسين ملاءتها المالية والمدة الزمنية لذلك.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

تناولت الدراسة مفهوم وكيفية قياس هامش الملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين، كما تم احتسابه لمجموعة من شركات التأمين التعاوني السعودية، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تقوم شركات التأمين التعاوني بقياس هامش ملاءتها في الثلاث سنوات الأولى منذ بداية نشاطها، وتقوم بإعلان هامش ملاءتها تحت ضغط مؤسسة النقد حتى تضمن انطلاقتها بشكل جيد، غير أن شركات التأمين بعدها تكون حرة في اختيار طريقة حساب هامش ملاءتها من جهة، وغير مجبرة على الإفصاح عنه من جهة أهرى
- من الآثار المترتبة على قياس هامش الملاءة لشركات التأمين يمكن
- يساعد قياس هامش الملاءة لشركات التأمين فيمعرفة مخاطر السيولة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتصلة بالمطالبات المالية عند استحقاقها حيث تستطيع الشركة من خلال مراقبة

احتياجات السيولة على أساس سنوي أو شهري توفير السيولة الكافية لتسديد التزاماتها فور نشوئها حيث يخفف ويقلل ذلك من تعرض الشركة لمخاطر السيولة.

– من خلال الدراسة المقدمة والدراسات السابقة لوحظ وجود علاقة طردية بين هامش الملاءة والمردودية لشركات التأمين، وكلما زادت الشركة من حجم رأس المال بشكل عام أو وضع استراتيجية مناسبة في طرح الاكتتابات وتحقيق معدل مقبول من الكوارث والتحكم في التكاليف كلما أنعكس ذلك إيجابا على مردودية الشركة.

– على الرغم من قوة المعايير المطبقة من اللائحة التنفيذية (من مؤسسة النقد العربي السعودي) إلا أنها لم تبلغ درجة الكمال في دقتها لكونها مجرد مؤشرات عامة هدفها التعرف على وضع الشركة من ناحية الأداء المرضي من الأداء غير المرضي وبالتالي فهي لاتؤثر على الوضع المالي للشركة.

التوصيات:

- ✓ على مؤسسة النقد أن تلزم جميع شركات التأمين وإعادة التأمين بقياس هامش الملاءة في كل سنة لمعرفة مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائنيها.
- ✓ يحبذ على شركات التأمين تكوين هامش ملاءة مناسب يتكون من الأموال الخاصة ليحمي الشركة من المخاطر الغير متوقعة.
- ✓ على الشركات الراغبة في تدعيم هامش ملاءتها المالية الزيادة في حجم رأس مال الشركة أو تعديل أسعارها أو تخفيض تكاليفها أو التوقف عن قبول الاكتتابات الجديدة.
- ✓ يجب على شركات التأمين وإعادة التأمين الإفصاح عن هامش الملاءة لكل فرع من فروع التأمين لإعطاء المكتتب في التأمين النظرة الشاملة لواقع شركة التأمين من الناحية المالية ومن ناحية قدرتها في الوفاء بالتزاماتها.
- ✓ يجب على مؤسسة النقد أن تزيد من هامش الملاءة المطلوب بمقدار زيادة راس المال لشركة التأمين.

ملحق الجداول والأشكال البيانية :

جدول رقم (٣)

نوع التأمين	المعامل النسبي
التأمين الصحي	%١٦
تأمين المركبات	%٢٠
تأمين الحريق	%١٦
تأمين النقل (المسؤولية للغير)	%٣٠
بقية أنواع التأمين (المسؤولية للغير)	%٣٠
التأمين الهندسي	%٣٠
التأمين البحري (سفن ، بضائع)	%٣٠
تأمين الطيران	%٣٠
تأمين الطاقة	%٣٠
بقية أنواع التأمين الأخرى عدا الحماية والادخار	%١٦
قبول إعادة التأمين الاختياري والاتفاقي لجميع فروع التأمين	%٣٠

جدول رقم (٤)

نوع التأمين	المعامل النسبي
التأمين الصحي	%٢٤
تأمين المركبات	%٢٥
تأمين الحريق	%٢٠
تأمين النقل (المسؤولية للغير)	%٣٥
بقية أنواع التأمين (المسؤولية للغير)	%٣٥
التأمين الهندسي	%٣٠
التأمين البحري (سفن ، بضائع)	%٣٠
تأمين الطيران	%٣٠
تأمين الطاقة	%٣٠
بقية أنواع التأمين الأخرى عدا الحماية والادخار	%٢٠
قبول إعادة التأمين الاختياري والاتفاقي لجميع فروع التأمين	%٥٠

المصدر: اللائحة التنفيذية الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي

الإحالات والمراجع:

1. نجاة محمود، "استراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين التعاوني الإسلامي"، مجلة جامعة المدينة العالمية، ع4، 2012، ص 49-60.
2. حسني حامد، "دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني وتنظيم قطاع التأمين: التجربة المصرية"، 2000.
3. غازي السعيدي، "التحليل المالي للحسابات السنوية لشركات التأمين وإعادة التأمين ومؤشرات تقويم كفاءة الأداء"، مجلة التأمين العربي، السنة 12، العدد 42، سبتمبر 1994.
4. حمدي معمر، صليحة فلاق، "الملاءة المالية لشركات التأمين التعاوني كآلية للالتزام بالسداد والقدرة على مواجهة المخاطر (سوق التأمين التعاوني السعودي نموذجا)"/ 2014..
5. عيسى حسن وصافي فلوح، "قياس هامش الملاءة المالية في صناعة التأمين السورية: دراسة مقارنة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد4، 2011.
6. اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني (الصادرة بالمرسوم الملكي: م/32، وتاريخ 1424/6/2هـ).

7. لائحة إدارة المخاطر بشركات التأمين التعاوني، ديسمبر 2008 (إدارة مراقبة التأمين، مؤسسة النقد العربي السعودي).
8. موقع مؤسسة النقد العربي السعودي: http://www.sama.gov.sa
9. موقع سوق المال السعودي تداول: http://www.tadawul.com.sa/ذ
10.القوائم والتقارير المالية لشركات: ملاذ، سند، ميدغلف، الخليجية، ولاء، الأهلية.